نشأة المدينة الإسلامية من خلال مدن المغرب الأوسط

د. عزالدين بويحياوي
معهد الآثار/جامعة الجزائر2

ملخص

يمثل هذا الموضوع نظرة علم الآثار إلى العمران بصفة عامة والعمران الإسلامي بصفة خاصّة من منطلق محاولة فهم أسباب اندثار المدن لنصل إلى معرفة بعض عوامل نشأتها وتطوّرها.

لهذا الغرض انصبّ اهتمامنا على بعض مدن المغرب الأوسط التي كانت عواصم دول متعاقبة اذ حاولنا تتبّع مسارها التاريخي والوقوف على آثارها من أجل فهم الوضع الذي آلت إليه.

ولتدعيم هذا التوجه ارتبط بحثنا المتواضع بما وصل إليه الآخرون من خلال طرحهم لنظريات ومفاهيم قد تفيد القارئ في فهم النظرة الأثرية للعمران.

Résumé :

Cet article a pour titre: « Conditions de création des villes musulmanes dans le Maghreb central ».

Il s'agit en fait d'une lecture historico-archéologique sur l'urbanisme du Maghreb central ayant mené à la réflexion sur les conditions de création (voire établissement) des villes islamiques d'une manière général et celles du Maghreb centrale en particulier.

Il est question aussi de destruction et d'abandon de ces villes devenues pour des raisons diverses, des sites historiques en ruines.

Ont été présentés dans cet article des concepts et hypothèses formulés par nos prédécesseurs et surtout les principes urbanistiques d'Ibn el Rabi'.

Notons enfin que cet article met en avant les spécificités de certaines villes du Maghreb central.

1- عوامل نشأة المدينة الإسلامية

لا أحد ينكر أن المسلمين أنشأوا مدنا تختلف اختلافا كبيرا عن المدن غير الإسلامية و إن كان السؤال المطروح إلى حد الساعة هو هل كان للمسلمين تخطيط مادي مسبق أم أنهم اكتفوا بالتأثر بما رأوه من عمران في البلدان التي فتحوها؟ للإجابة على هذا السؤال نقول أن المدينة الإسلامية جاءت لتنظم حياة اجتماعية واقتصادية وثقافية أملتها عليها - خاصة في البداية - الظروف الموضوعية الجديدة والمتمثلة في القيم الحضارية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف.كما جاءت هذه المدن أيضا لتبرز التخطيط المادي في تحديد الوحدات الأساسية وتطوّرها باختلاف المكان والزمان.

لعبت هذه المدن منذ البداية دورا رئيسيا في التاريخ الإسلامي رغم ما قيل عن طبيعة العرب المسلمين كونهم بدوّ رحّل رغم نزول هذا الدين في إطار مدني باعتبار مكّة المكرمة (أم القرى) إطارا عمرانيا. هذا ما يدعمه قول جورج مارسي(Marçais, G,1940) : " إنّ الدين الإسلامي جاء ليحقق مثلا اجتماعيا ودينيا في إطار مدني."1 وعليه فإن المسجد - كوحدة عمرانية أساسية في المدينة الإسلامية - فرض وجوده كمؤسسة دائمة في الإطار المدني وبالتالي يمكن اعتباره المحرك الرئيسي في نشأة المدينة الإسلامية.

إذا كان الدور الديني وظيفي في نشأة المدينة فإنّ الدور العسكري أو الدفاعي لا يقل أهمية نظرا للظروف التي عرفها العالم الإسلامي في كل مراحل تاريخه. وخلال هذه المرحلة التاريخية الكبيرة أنشئت مدن من عدم (ex-nihilo)، أي مدن قامت في وسط يخلو من أيّ آثار عمراني قديم، بالإضافة، إلى المدن الأخرى القائمة على أنقاض عمران قديم. وفي كلتا الحالتين نجد أن الرغبة في الدفاع عنها وعن الموطن الذي يحيط بها جعلها تحصّن نفسها بإقامة أسوار دفاعية مما يضفي عليها الطابع العسكري، وكانت القيروان أولى هذه المدن في المغرب الإسلامي.

إن إنشاء المدن العواصم تعبير عن الإرادة السياسية بصفة عامة وقد يكون تعبيرا عن الرفاهية والازدهار الذي تتمتع به هذه الدولة أو تلك. وقد يبرز هذا النمط في إنشاء القصور والإقامات الفخمة(Marçais,G, idem,).

كانت هذه المنشآت منطلقا لتأريخ دولة ما وبداية لتاريخها و الأمثلة على ذلك كثيرة يكفي أن نذكر منها مدنا مثل تاهرت وأشير وقلعة بني حماد وبجاية وتلمسان. الغريب في أمر هذه المدن أنها عرفت في مجملها تدهورا سريعا جعلها تنحدر من أعلى قمة الرقي والازدهار والقوة إلى أدنى مراحل الانحطاط المتمثلة في اندثار معالمها. ومع ذلك فإننا نجد أن من بين

هذه المدن تلك التي قاومت الزمن وأيدي الناس وحافظت على الكثير أو البعض من مظاهرها العمرانية رغم أنها فقدت صفتها كعاصمة للدولة.

يتجلى هذا بالنسبة للمغرب الأوسط، من خلال آثار قلعة بني حماد حيث نلاحظ أنها لم تعد سوى أطلال مدينة حالها حال مدينة، في حين نجد أن مدينة تلمسان وهي تركيب عمراني متميز عن غيره بقيت تصارع الظروف المختلفة لتوصل إلينا من كل مرحلة من مراحل تطورها معالم متميزة أيضا (أنظر اللوحة1).

مهما كانت الإستراتيجية في بناء المدن –والمدن العواصم على وجه خاص- في العصور الإسلامية الأولى فإن الحدث العمراني هو تعبير عن سياسة الحاكم وهو بالتالي حدث تاريخي. أمّا بقاؤها ومقاومتها فهي مرتبطة أصلا بالظروف الجغرافية للمنطقة سواء تعلق الأمر ببعدها عن الطرق التجارية أو ضعف حماية هذه الطرق أو تعلق الأمر أيضا بتوفر المياه أو قلّتها(Marçais, ibid.).

أخضعت المدينة الإسلامية كل العوائق المرتبطة بهذه الظروف عند نشأتها ولكنها وجدت صعوبة في توفير الأمن الكامل والدائم لها وهو شرط من شروط الحياة المدنية. وقد يفهم هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف السياسية التي عرفها العالم الإسلامي عامة وفي المغرب الإسلامي بالخصوص(Marçais, ibid.).

إن توزيع شبكة المدن في المغرب الأوسط يدلّ على ارتباطها بالطرق الرئيسية بحيث أن المدن الأولى والتي أنشئت قبل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي كانت مركزة في المواطن الواقعة في الهضاب العليا أنظر الأشكال 1و2 و3. وهذا أمر طبيعي إذا تمّ التعرف على الطريق الرئيسي الممتد من إفريقية إلى المحيط الأطلسي. أما بعد القرن الخمس الهجري/ الحادي عشر ميلادي، فإن العوامل الجديدة والطرق البحرية الجديدة جعلت النشاط العمراني يتحول من الهضاب العليا إلى السواحل (أي سواحل البحر الأبيض المتوسط) بواسطة ما أحدث ما بين المدن الواقعة في الداخل والشريط الساحلي مثل الطريق من القلعة إلى بجاية أو من تاهرت إلى تنس أو من تلمسان إلى هنين والأمثلة كثيرة.

وما دمنا نتحدث عن شرط أساسي في دوام السلطة و ازدهار العمران ألا وهو الأمن بمفهومه الواسع فإن الحاجة إلى الاطمئنان والسكينة كانت سببا واضحا في انتقال مركز السلطة من الهضاب العليا إلى الساحل ويمكن ذكر انتقال عاصمة الحمّاديين من جبل كيانة إلى بجاية. ألم يكن لهجرة الهلاليين إلى المغرب الأوسط دافعا واضحا حفّز الحمّاديين على تغيير مقرّ حكمهم للمحافظة على السيطرة على المغرب الأوسط؟ نعتقد ذلك وقد سبقنا إلى هذا

الكثير من الباحثين. ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن الظروف نالاقتصادية والعلاقات ما بين الدول في المجال التجاري سواء عن طريق البرّ أو عن طريق البحر ويمكن الحديث عن تطور وازدهار المدن بتوفر وسائل الأمن كالسور الدفاعي والقلاع والأبراج إلى غير ذلك من الوسائل الدفاعية.

نلاحظ أن عدّة مدن ساحلية عرفت تطورا ملحوظا لمّا غيّرت نشاطها الاقتصادي بالتعامل مع دول جنوب أوروبا ابتداء من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي ولكن بعد ذلك كان عليها أن تدعّم مجالها الأمني نظرا لانتشار السرقة والقرصنة فيما بعد* .

أما بالنسبة للمدن الداخلية (على الهضاب العليا) فغالبا ما نجد أنها مرتبطة بالمدن الساحلية للبحر الأبيض المتوسط عن طريق موانئ هامة تعتبر جغرافيا وسياسيا تابعة لها كميناء مستغانم الذي يعتبر ميناء مدينة تاهرت و ميناء هنين الذي هو ميناء تلمسان(Marçais,ibid.).

إن تحديد الفضاء العمراني مرتبط هو أيضا بالجانب الأمني بحيث تحدد الأسوار الدفاعية بأبوابها وأبراجها المدينة الإسلامية رغم أنها تحدث أحيانا فراغات داخلية ما بينها وبين الأحياء المكونة لهذا المجال العمراني. من بين المدن الخاضعة لهذا النمط يمكن ذكر مدينتي أشير وقلعة بني حماد المتربعتان على منحدر ينتهي بهوّة (ravin) وتقدم كل واحدة منهما حماية طبيعية بالسور الدّفاعي المساير للوضع الطبوغرافي.

يعتبر الماء من العناصر الهامة في نشأة المدن لما يوفره من حماية، فإذا اعتبرنا أن الحياة العادية للمسلمين مرتبطة بالجانب الديني وما يفرضه من وضوء واغتسال وسقاية فإنه يبقى شرطا من شروط الحياة لا غير. وبالتالي فلا يمكن إقامة أيّ تجمع بشري دون توفر هذا الشرط الحيوي. فمجمل المدن الإسلامية في المغرب الأوسط سيما في بدايتها جاءت في أماكن قريبة من المجاري المائية الكبرى أو إحدى روافدها وبالقرب من عيون جارية أثبت وجودها الاستيطان البشري السالف والسابق للعهد الإسلامي. لم تمنع قلّة المياه، من إيجاد وسائل نقلها إلى مكان الإنشاء العمراني بواسطة القنوات المائية الباطنيةن8 أو الحنايا المائية وهذا دليل آخر على أن التخطيط المادي للمدينة الإسلامية مرتبط بالتهيئة العمرانية وإيجاد الحلول للعوائق التي يمكن أن تحدث اضطرابا في المدينة.

ومن هذا المنطلق نجد أن كل مدينة على حدة أوجدت طرقا أو وسائل لجلب الماء إليها فمنها ما شرب أهلها من الوديان ومنها ما شرب أهلها من المواجل المصطنعة والآبار ومنها أيضا ما شرب أهلها من العيون القريبة. وهكذا تفنن المسلمون في إيصال الماء إلى المدن واستغلالها استغلالا عقلانيا، وربما أدّى حسن تسيير الماء إلى استغلاله في معظم المساكن (النافورات) أو بناء العيون في مختلف الأحياء لسقاية الزوار والمارّة.

أما بالنسبة للمدن الساحلية، فيمكن ذكر استعمال مياه الأمطار كمورد للتخزين في مخازن خاصة بنيت لهذا الغرض. يقول عن هذا العنصر جورج مارسي:"إن مياه الأمطار المخزنة هي أفضل من مياه الآبار و أنّ بئرا في وسط يفتقر إلى الماء هو هدية إلهية ووجودها في الوسط المدني تأكيد على سبب النشأة العمرانية وتطور المدن"(Marçais ibid.) لم يهمل المهندسون السلمون طريقة الحنايا المائية(Lezine, A,1965) "Aqueducs" لجلب المياه من المناطق البعيدة وإن كان إعادة استعمال المنشآت الرومانية وارد بصفة جلية مثلما هو الحال بالنسبة لمدينة بجاية.

2-أراء حول تخطيط المدن الإسلامية

برزت آراء كثيرة حول نشأة المدن الإسلامية واختلفت في مضامينها مما أدى إلى قيام إشكالية كبيرة فيما إن كان لهذه المدن مخطط مسبق أم أنها تنشأ وتنمو حسب الحاجة دون تخطيط ثابت. لهذا الغرض ارتأينا تقديم بعض هذه الآراء حتى نمكن من فهم العلاقة الموجودة ما بين التخطيط المادي للمدينة الإسلامية وشكلها النهائي. وفي هذا الصدد يقول عبد العزيز دوري: "وفي أعقاب الفتح العربي شرع في تأسيس مدن جديدة كي تصبح مواقع عسكرية وإدارية وسميت دور الهجرة، مثل الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان. وكانت الحكومة في البداية، هي التي تخططها وفقا للاعتبارات العسكرية والجماعات القبلية بحيث يقع مسجد الجمعة ودار الإمارة في المركز، تحوطها أرض خلاء منها تتفرع الطرقات والدروب" (دوري عبج العزيز،1983،ص53). رغم هذا الوصف يبقى الإشكال قائما في تحديد المساحة العمرانية التي تغطيها الهياكل المعمارية كالمسجد ودار الإمارة والمتمثلة أيضا في السور الدفاعي كعنصر معماري وعمراني أساسي في مثل هذا النوع من المدن.

نلاحظ أن كل المدن الإسلامية المغاربية احتوت على سور دفاعي تتخلله أبواب كمداخل إلى المدينة تفضي إلى مراكز معينة إما إلى المسجد أو إلى دار الإمارة أو إلى السوق كون هذه المدينة قائمة أيضا على أساس تجاري. ولهذا فإنّ هذا الرأي يوضح جزءا من التخطيط

المادي للمدينة الإسلامية و نحن نعلم أن هذه الأخيرة عرفت في تطورها إدخال الكثير من الوحدات العمرانية التي تحتويها دار الهجرة كالفنادق والبيمارستانات و الميادين وغيرها.

أمّا الباحث قرابار.Grabar. فيرى أنّ ليس في الغالب تخطيط للمدينة الإسلامية، ويركز على الشكل النهائي لها ليشرح كيفية تطورها الذي تشبه حسب رأيه تطور المدن الأوروبية فيذكر:"إن قلب المدينة أو مركزها ينتقل من المسجد نحو السوق أو المراكز التجارية ونحو الفنادق. "(Grabar,O,1981) رغم هذا لا يمكن نفي صفة التخطيط عند المهندس المسلم خاصة إذا عرفنا أن مدينة بغداد عرفت هذا النوع المسبق للتخطيط وقريب منّا أيضا لاحظنا أن مدينة أشير مثلا عرفت هي بدورها ترتيبا معماريا قبل بنائها، والدليل وجود مهندس قام بهذا العمل أرسله القائم بأمر الله الفاطمي إلى زيري بن مناد ليساعده في بناء مدينته. أورد إسماعيل العربي نقلا عن النويري ما يلي:" ومهما يكن من شيء فقد قرّر زيري بناء أشير في أيام القائم بأمر الله في سنة 324 هـ، ثم أمر بإحضار البنائين والنجارين من سوق حمزة(البويرة) والمسيلة وطبنة وبعث القائم بأمر الله في طلب صناع فبعث إليه بمهندس معماري يقال أنه لم يكن في إفريقية أعلم منه" (العربي اسماعيل، 1984).

يدل هذا النص على أن هناك تفكير مسبق في تخطيط المدينة الإسلامية خاصة لمّا يتعلق الأمر بتوزيع الوحدات العمرانية الرئيسية على مساحة عذراء لم يسبق وأن بنيت من قبل. ويؤكد عبد الرحمن بن خلدون العلاقة مابين السلطة وتخطيط المدن إذ يقول: "فالمدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير...وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون...فلابد من تمصير واختطاط المدن من الدولة والملك."(ابن خلدون، المقدمة).

أشرنا قبل هذا إلى ما ذكره الباحث(Grabar.O) بقوله أن المدينة الإسلامية لا تحتوي على تخطيط مسبق وهذا شي لا نستغربه لمّا يتعلق الأمر بدراسة الحضارة الإسلامية من طرف المستشرقين وهذا ما يجعلنا نتساءل عن سبب بعض الأطروحات والأفكار الأخرى التي لها صلة بالواقع الإسلامي أو العربي على حدّ سواء. ينطبق هذا على المواضيع الخاصة بالعمران والعمارة وحتى ببعض جوانب الفنون والصناعات الإسلامية.

يذهب الباحث الإيطالي باولو كونيو(Paolo.Cuneo) إلى تقديم ملاحظات أقل ما يمكن وصفها به هي الغرابة لأنها تفتقد للموضوعية وبعيدة عن التحليل العقلاني. من بين ما جاء به أولا فيما يخص العنصر البشري ما يلي:" السؤال الحقيقي هو كيف يمكن شرح ظاهرة شعب اعتاد على العيش في المواقع الصحراوية في حياة ترحال وتجوال، يتمكن في خلال عشريات فقط احتلال مواطن شاسعة لعالم متحضّر- آنذاك - من جهة وتنظيم مراكز تجمعات بشرية كبيرة من جهة أخرى؟ وأحيانا دون أن يكون لهذه المراكز آثار وقواعد مسبقة ؟ (Cunéo,P,1993)"

يتساءل الباحث نفسه عما إذا كان هناك نموذج أو نماذج عمرانية أو ثقافة عمرانية سبقت إنشاء المدينة الإسلامية ؟ أمّا فيما يخص الفنون والعمارة فيضيف قائلا: "بما أن العرب (وهنا نلاحظ الخلط ما بين العنصرين العربي والمسلم) هم قوم رحل في الأساس يفتقدون للثقافة الفنية وليست لديهم أية خبرة في البناء ودراية بالمواد الصلبة والعلمية ؟ " بل يذهب إلى أبعد من ذلك وينفي حتى معرفة البناء إذ يقول: " لم يكن في الأصل عمارة (تخطيط) بمعنى الكلمة ."(Cunéo,idem) ما يلفت الانتباه أيضا أن هذا الباحث وأمثاله يحاولون إيجاد تأثير مباشر وغير مباشر للحضارات القديمة على الحضارة الإسلامية في المجالات المشار إليها. فلا أحد ينكر- في الواقع- أنّ التفاعل ما بين الحضارات شيء مفروغ منه وأن قضية التأثير والتأثر توحي بوجود مصدر يدير هذه العلاقة.

أما إذا رجعنا إلى واقع العالم الإسلامي من حيث ما تقدّمه المدن الإسلامية القائمة أو من حيث تاريخ ما تبقى منها من آثار فيتأكد لنا أن المدينة الإسلامية عرفت تخطيطا مسبقا والدليل في ذلك أن مدينة بغداد كانت من أولى المدن المنشأة على أساس مخطط وإن كان بالشكل الذي تصوره المصادر التاريخية بتحديد المساحة (الفضاء العمراني) برمي السهام وبتحديد تقاسيمها بوضع قطن مبللة بالزيت وإشعالها ليلا حتى تبرز خطوطها العريضة و هذا يكفي لإبراز مدى تحكم المهندس المسلم في إظهار قدراته الفكرية والفنية.

أما بالنسبة للجانب المعماري فيمكن القول أنّ مكة المكرمة كانت تجمّعا بشريا عربيا قبل الإسلام و أن الكعبة مبنى يمثل شكلا معماريا فريدا يمثل الدليل بأنّ العرب كانوا يعرفون

التخطيط والبناء بمختلف المواد. إنّ ما يذكره القرآن الكريم يكفي لإثبات مثل هذه الآراء في قول الله تعالى:" وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت السميع العليم." (سورة البقرة، الآية 127).

وردت أيضا أراء وأفكار أخرى مرتبطة هذه المرّة بالدوافع والقيم التي نشأت بموجبها المدينة الإسلامية و أخرى تلعب دورا هاما في حركيتها وتطورها والتي قد تكون السبب في زوالها واندثارها. ونظرا للأهمية التي تكتسيها دراسة المعالم والمواقع الأثرية الإسلامية بصفة خاصة ندرج فيما يلي البعض من هذه الأفكار لتدعيم النقاش المتناقض حول الموضوع، على النحو التالي:

إن إرادة الحاكم في إنشاء المدن كانت قائمة على أساس الرغبة في امتلاك المحيط المجاور لها بمفهوم الموطن(Territoire) وبالتالي يصبح التحكم عسكريا في مجال ما الوسيلة التي تكفل لصاحبها الاستحواذ على منطقة استراتيجية (حيوية) مهمة جدا. أدّت هذه الإرادة إلى بناء القلاع والحصون والربط الخ...التي تدرجت بدورها إلى أن أصبحت مدنا قائمة تسيّرها نفس قواعد المدينة الإسلامية العادية(Msefer,J, 1984) وفي هذا الشأن يذكر (Lombard, M,1971)" أن مصدر المدن الإسلامية الأولى هو عبارة عن مركز عسكري محصّن"، بينما يرى الباحث إبراهيم بن يوسف أنّ المدينة حسب تعريف شامل هي شكل من التجمعات البشرية بالغ الكثافة والتنظيم والتعقيد كما أنها التحام بين مقومات روحية و معنوية ومكونات مادية مجسّدة للأولى ولا يمكن الفصل بينهما(بن يوسف، ابراهيم،).

للمدينة الإسلامية إذا طابع يميزها عن غيرها من المدن الأخرى و يتضح ذلك جليا في تخطيطها وعمرانها وفي شكلها الخارجي وتركيبها الداخلي. هذا التفسير العام جعل بعض الباحثين لا يرون المدينة الإسلامية إلاّ كطابع كلاسيكي لا يقبل التحول. من هذا نجد أن الصورة المقدمة هي عبارة عن قصبة داخلية بها مبنى الحاكم ودواوين الحكم والسوق والمسجد. إضافة إلى هذا النسق تكون المباني من طابق واحد أو طابقين بحيث يكون الطابق السفلي منها مخصص للتجارة وبحيث يجتمع كل أصحاب حرفة أو تجارة في منطقة معينة

وتبقى الطرق الضيقة تلعب الدور الأساسي في الربط بين مختلف هذه الوحدات العمرانية (بن يوسف، ابراهيم).

لكن الواقع الذي تفرضه المدينة الإسلامية في شكلها العام مخالف تماما لما سبق من صور مقللة من شأنها وهنا نتفق مع رأي الباحث بن يوسف عندما يقول: " جاء اختلاف المدن حسب اختلاف الأمم ومعتقداتها وفكرها وثقافتها واختلاف شرائعها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية أي مقوماتها الروحية والمعنوية، فاختلفت المدن بذلك مضمونا وشكلا إذ أن الصورة المادية للمدينة (أي الشكل) إنما هي تجسيد وصياغة مادية لمضمونها وهي مقوماتها الروحية والمعنوية " (بن يوسف،المرجع نفسه)، على ضوء ما سبق من ضروريات المدينة وعوامل نشأتها يرى الكثير من الباحثين في مجال العمران أن ضرورة الغذاء والمسكن والعبادة والتبادل والتعاون والدفاع استوجبت إيجاد أرض تتوفر فيها شروط الحياة الاجتماعية من مياه وتربة للزراعة وهواء طيب وحاميات ومسالك للاتصال.

إن المدينة الإسلامية كما هي خاضعة لظروف تاريخية متميزة فإنها خاضعة أيضا لوضعها الجغرافي وتوسطها شبكة من الطرق الهامة وخاصة ضروريات الحياة الاجتماعية كما سبق ذكره. وفي هذا المجال يقول إبراهيم بن يوسف ما يلي :" فاعتمدت تلك الأرض (الرقعة الجغرافية) لبناء أماكن للعبادة ومساكن وأسواق ومباني دفاعية ووضع مسالك وإنشاء مزارع وكل ما تمليه ضرورة الحياة الاجتماعية والمرافق والمكونات المادية يتم إنشاؤها بتجاوب تام مع فكر ومعتقدات و نظام تلك الجماعة وهي ما نعني به المقومات الروحية والمعنوية للجماعة والتي تشكل كذلك جزءا من النظام الحضري" (بن يوسف، نفسه).

انفردت المدن الإسلامية بهذه المعطيات كلها حيث أنها أعطت وأنتجت لكل ضرورة وحدة عمرانية (معمارية) أو مؤسسة خاصة في شكل مبنى أو تجمع معماري (مركب معماري Complexe architectural) ولتوضيح ذلك نقول أن ضرورة التعبد وتعظيم الخالق أدت إلى وجود المسجد. وينطبق هذا مع قوله تعالى:"في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال، رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار."(سورة البقرة، اية36-37)

بالإضافة إلى هذا نجد أن ضرورة التبادل التجاري في المدينة الواحدة أدى إلى وجود السوق كوحدة قائمة داخل الفضاء العمراني*.

وهكذا نلاحظ أن هذه العلاقة ما بين الوحدات الأساسية المكوّنة للمدينة وضرورتها الحيوية من جهة، وبين حجم المدينة وضرورة التطور والتوسع من جهة ثانية، هي علاقة وطيدة أوجدتها قبل كل شيء الظروف التاريخية.

من هذا المنطلق يمكن أن نقول أن نشأة المدينة الإسلامية ونموّها من جهة و تقلص حجمها وخرابها من جهة أخرى، راجع إلى تغيّر الأوضاع بداخلها وإلى العوامل الخارجية المرتبطة بتفاعلها مح محيطها الخارجي (أي من حيث تواجد قوى خارجية).

في حين يرى الباحث دهينه عمار أن من الأسباب التي أدت إلى إنشاء المدن من طرف المسلمين الأوائل هو انتقال هؤلاء من مرحلة البدو إلى مرحلة الحضر والاستقرار ويشهد على ذلك أن المسلمين بدؤوا يبنون مساكنهم ويؤسسون مدنهم لعيش حياة متحضرة Dhina) .A, 1986)

إن فكرة الباحث دهينه تهدف إلى إبراز طبيعة الدين الإسلامي الذي اعتنقه البدو والرحل –على حدّ قوله- والذي فرض عليهم التنقل هذه المرة من دور الترحال إلى الاستقرار لما يتطلّبه هذا الدين من حركة وحيوية ملتزمتان بالصلاة وموضعها المتمثل في المسجد وفي وفرة المياه للعيش وخاصة لارتباطه بالوضوء وأخيرا لتعليم هذا الدين الحنيف في إطار ثابت كالمدارس القرآنية وما تبعها.

3- شروط التخطيط

نلاحظ من جهة أخرى أن التجمعات البشرية بهذا المفهوم في العالم الإسلامي ظهرت بداخل مواقع ضمنت لها أسبابا أساسية للعيش متمثلة في الموارد الحيوية كالماء والأمان والرفاهية (Msefer,J,op cit).

لقد أشار ابن أبي الربيع أحمد بن محمد إلى هذه المعطيات نفسها في كتابه سلوك المالك في تدبير الممالك(إبن أبي الربيع.....) حيث ذكر في تدبير المملكة أربعة قواعد وهي:" عمارة البلدان وهي نوعان مزارع وهي أصول المواد التي بها يقوم أول الخلق ويلزمه فيها حقوق ثلاثة:

1-القيام بمصالح المياه، لينتفع بها القريب و البعيد.

2-كفّ الأذى عنهم، لئلا يشتغلوا بغير الزراعة.

3-تقدير ما يؤخذ منهم بحكم الشرع والعدل، حتى لا ينالهم خوف ولا عسف.

أما بشأن المدن فيذكر ابن الربيع ستة شروط هي:

1. سعة المياه المستعذبة.
2. إمكان الميرة المستمرّة.
3. إعتدال المكان وجودة الهواء.
4. القرب من الرعي والاحتطاب.
5. تحصين منازلها من الأعداء والذعار.
6- أن يحيط بها سور يعين أهلها.

يجب أن تكون هذه الشروط مجتمعة أو البعض منها قد توفرت عند إنشاء المدينة الإسلامية سواء في مرحلة الفتوحات أو في المراحل الأخرى التي عرفت نوعا من الاستقرار. وفي هذا الإطار لاحظنا أن مدن تاهرت وأشير وقلعة بني حماد وبجاية وتلمسان لا تخرج عن هذه القاعدة العامة ولو أن لكل منها ظروف خاصة وقواعد إضافية تتجلى لنا من خلال دراستنا لتطورها التاريخي. أما بالنسبة للعواصم (وهذه المدن الخمس إرتقت كلّها إلى صفّ العواصم) فهي بعدد الأسر الحاكمة في المغرب الأوسط إن صح هذا القول لأن كل حكم يأتي بالجديد في المجال العمراني الواسع من إنشاء مدن جديدة وهي المحدثة أو من المدن القائمة على ما سبقها إلى غير ذلك من أنواع المدن.

كل هذه الدلائل وهذه المعطيات تجد تفسيرا لها من حيث أنها نتاج أحداث تاريخية متميزة ومتباينة لعبت فيها الأسر الحاكمة (Dynasties) أو الحكم المركزي للخلافة أو الإمارة

دورا هاما أدّى إلى نتائج مختلفة يمكن وصفها بأنماط للمدن أو أشكال للتوسع العمراني لها أنظر الشكل4 . من هذا المنطلق و نظرا لطبيعة العلاقة ما بين السلطة آنذاك و من يؤازرها من قبائل أو مجموعات نجد أن دراسة المدينة الإسلامية يؤدي حتما إلى فهم معنى السلطة وما ينجر عنها من قوة واستقرار وتدهور.(Dhina,A, op cit.)

من أهم العوامل في هذا كله هو طبيعة الدّعم في حدّ ذاته ثم شساعة الموطن (territoire) ثم العلاقة ما بين السلطة و الرعية من مدينة إلى أخرى أو في المدينة الواحدة.

قد نجد في رأي الباحث ,Grabar بعض العناصر الهامة لدراستنا هذه منها تاريخ الأحداث "إن التاريخ الوسيط مكوّن أو مركب من تاريخ عالمي خاص بالأحداث أو من تاريخ المدن. فهذه المدن رغم وصفها بالتاريخية ورغم أنها تحمل المواصفات الطبوغرافية التي يسردها المؤرخ لتلك الفترة لا تقدم لنا تسلسلا تاريخيا كما نريده نحن ان يكون كرونولوجيا و لكن هذا التاريخ يحمل قوائم لأسماء أعلام و مواقع وقصص خاصة بعلماء أو شخصيات بارزة."(Grabar, op cit)

أما بالنسبة لفقه العمران فنجد أن للإسلام دور كبير في ترتيب المدن وتحديد القواعد في تنظيم التجمعات البشرية من ذلك أن المدينة الإسلامية خضعت أيضا إلى قواعد دينية وإن لم تكن بارزة بالنسبة لتخطيط المدن الأولى نظرا لظروف الفتح وغيرها ولكنها تتأكد شيئا فشيئا بالنسبة للمدن الإسلامية عكس ما ذكره الكثير من الباحثين منهم كرابار ومارسي Grabar وMarçais اللذان ذكرا أنّ لا يوجد تخطيط للمدينة الإسلامية وأنّ لا توجد قواعد لتهيئتها عمرانيا. ولتفنيد هذا الرأي نذكر فيما يلي بعض ما جاء في كتاب القسمة وأصول الأراضين للفرسطائي بهذا الشأن: " ولا يمنح –على حال- إنشاء المنازل وطرقه و إذا أراد قوم أن يحدثوا منزلا عامّة كانوا أو خواصّ فإنهم يحدثون في أرضهم أو في أرض من أذن لهم أو في أرض لم تكن لأحد، كما اتفقوا على حدثه وعمارته فيما يعمّر كل واحد منهم، ويجوز لهم الاتفاق على عمارته بالسوّية وعلى مالهم فيه قلّ أو كثر، ويجعلون له طرقه ومجازاته ومنافعه على ما اتفقوا عليه من سعة طرقه وذلك باتفاقهم كلّهم العام منهم والخاص، فإن بنوا أو عمروا أو أحدثوا فلا يصيب من أراد منهم نقص ذلك ولا نزعه سواء في ذلك عامتهم وخاصتهم أو غيرهم من الناس...."(الفرسطائي ، ابو العباس1997)

فإذا كان المقصود هنا المنزل أو الدار فيمكن أن يفيد أيضا معنى الدور أو المساكن فيكون المنزل بمعنى الحيّ أو ما يصطلح على تسميته الآن السكنيات Ilôts ou quartiers. وما يهمنا من هذا النص وغيره مما سوف يلي أن تنظيم السكنيات وتنظيم توزيع المساكن إنما هو مرتبط بالطرق والمسالك حتى لا يتضرر العام والخاص من عبورها وفي الوقت نفسه يتفادى حرمتها وهذا ما نجده في النص التالي: " وإن أرادوا أن يحدثوا منزلا في أرضهم وبحذاهم أراضي غيرهم ، فالذي ينبغي لهم أن يفعلوه في هيئة المنزل أن يجعلوا له أربعة أبواب ويجعلوا فيه شارعين من الشرقي(كذا) إلى الغربي(كذا) شارع، ومن القبلة إلى الشمال شارع، وينفذون طرق الدور إلى الشارع من غير مضرة لأحد على جاره،وهذا فيما حواه المنزل"(الفرسطائي ، ابو العباس1997).

4- خصوصيات مدن المغرب الأوسط

إن المدن المغاربية و مدن المغرب الأوسط على وجه الخصوص احتلت مواقع أثرية قديمة وغيرّت فيها وأحدثت فيها مؤسسات جديدة أضفت على العمران القديم طابعا خاصا امتزجت فيه ملامح حضارتين متباينتين. رغم هذا فإن بعض المدن الأخرى خرجت عن هذه القاعدة من حيث أنها لم تقم باحتلال الموضع الأصلي للمدن القديمة و لكن جاورتها أو أحدثت بالقرب منها لتوفر الشروط الأساسية لذلك (Letourneau,R,1957) والأمثلة كثيرة نذكر منها قلعة بني حماد*.

على هذا الأساس نلاحظ أن المدن الإسلامية في المغرب الأوسط لم تشابه في تخطيطها المدن الرومانية القديمة ولكنها جاءت متميزة في شكلها العام وفي طبيعة وحداتها الأصلية وفي تركيبها العمراني. ومهما يكن فإن هذه المدن مختلفة فيما بينها لأسباب عديدة منها ما هو مرتبط بطبيعة الموقع أي من حيث الطبوغرافية ومنها ما هو مرتبط أيضا بالوضع التاريخي أي أن الأحداث التاريخية مختلفة ومنها أخيرا ما هو مرتبط بالإنشاء العمراني وهنا نقصد الفكر وأصل التخطيط العام.

نلاحظ من جهة أخرى أن كل هذه المدن احتوت على عنصرين هامين وهما السور الدفاعي والذي يحدّد في الواقع حدود المدينة والنواة الأساسية التي غالبا ما كانت تتكون من المسجد ودار الإمارة ويرى Le Tourneau "أن النواة الأصلية تتكون في الواقع من المسجد والسوق."(Letourneau, op cit.) وهذا لا يستثني العنصر الفعّال في المدينة الإسلامية وهو دار الإمارة كمقر للحكم وكمكوّن للنواة الأصلية. ويبرز هذا في العديد من مدن المغرب وخاصة مدينتي قلعة بني حماد وتلمسان حيث اقتربت دار الإمارة أو قصر الحكام من المسجد. ونظرا لخصوصيات كل مدينة لا يمكن الحديث عن تركيبة واحدة موحدة وإنما عن تركيبات مختلفة عرفت تطورا خلال المراحل التاريخية المتعاقبة وبتغير نوع الحكم أو الأسرة الحاكمة (أنظر اللوحتين1و2).

أما عن حدود المدينة فيمكن القول أن السور المحيط بها بأبراجه وأبوابه قابل للتغير والتحول سواء في حجمه أو شكله ولم يكن ثابتا إنما خضع أيضا للتطور التاريخي الذي عرفته هذه المدينة أو تلك مما يفسّر اندثار بعض أجزائه.

يبقى العنصر الرابع والذي من دونه لا وجود للمدينة وهو التجمع البشري في شكله المنظم في إطار السكنيات(îlots) المتعددة المكوّنة للتركيبة العمرانية للمدينة الإسلامية. والمقصود هنا هو أن كل سكنية إنّما جاءت أو نتجت عن تجمع مجموعة بشرية ذات أصل واحد في حيز محدد أو مجموعة حرفية اختارت لنفسها موضعا تعيش فيه وتنشط فيه اقتصاديا(Letourneau, op cit) .

قد تبرز هذه المعطيات عند دراسة المدينة الإسلامية دراسة أثرية حيث يستوجب البحث الأثري الإطلاع على الجانب التقني للعمائر المكونة لهذا العنصر الهام في المدينة الإسلامية.

إن المراكز السكنية غالبا ما كانت تحدد حسب الأصل الجغرافي للسكان أو الوافدين إلى المدينة الجديدة إن كانت على هذه الحال فيجتمع أهل هذه المناطق في مكان واحد ويكونون مجموعة سكنية تأخذ غالبا اسمهم فنجد مثلا حي القرويين أو حي الكوفيين أو حي الأندلسيين...الخ.

ما يميز هذا التوزيع أيضا الأحياء السكنية القريبة من نواة المدينة حيث تقترب هذه السكنيات من المسجد أو من دار الإمارة لتميز هذا التجمع بغنى أهله أو انتسابهم إلى مهن رفيعة كالتجار الكبار وأصحاب مهنة صناعة الذهب. وبالتالي يكون هذا التجمع منتسب إلى طبقة معينة أو مهنة محددة تأخذ غالبا اسم هذه المهن(Lombard,op cit). أما هندسة المنازل وتصميمها داخل المدن، فكان يراعى فيها، في مدن المشرق والمغرب عدم تمكين أي

فرد في الخارج من رؤية ما في داخل المنزل، وتوفير قدر من الحرمة لأهل المنزل في الأفنية الداخلية (عبد الله ابراهيم ، نجية، .....).

أما خارج أسوار المدينة فغالبا ما يجتمع حوله من لم يقدر على توفير الشروط الضرورية للعيش داخل المدينة وبالتالي تتكون عن هذا الظرف إنشاء تجمعات سكنية في الخارج وغالبا ما تأخذ اسم الربض وهي أيضا تكون ناتجة عن تضخم عمران المدينة مما يؤدي إلى هذا التوسع.(Letourneau, op cit) من خصوصيات المدينة الإسلامية أيضا ما تبرزه الملامح العامة للتخطيط العمراني في تركيب السكنيات وفي علاقاتها فيما بينها من خلال الشوارع والدروب والأزقة. فأقسام المدينة موحدة من خلال المحلة أو الدرب أو الشارع أو السكة أو الحارة أو النهج على حد قول ناجية عبد الله إبراهيم (عبد الله ابراهيم، المرجع السابق) حيث تؤكد أيضا أن دروب المدينة كثيرة بعضها ضيقة و بعضها واسعة.

تنفرد المدن الإسلامية بخاصية نادرا ما تكون لغيرها و هي مرتبطة بالدين الإسلامي الحنيف وعلاقته مع الديانات السماوية الأخرى. فإنها -أي المدن الإسلامية - لم تنف ولم تقص التواجد غير الإسلامي بداخلها حيث عرفت الكثير منها سيما في المغرب الإسلامي إنشاء أحياء خاصة بالمسلمين وباليهود على حد سواء ويذكرLe Tourneau,R، أن هؤلاء تجمّعوا كل على حدة حتى يتمكنوا من إحياء شعائرهم بكل حرية. فهذه الظاهرة وإن لم تبرز النصوص التاريخية التواجد المسيحي بشكل خاص في مدن المغرب الأوسط، فإنها على عكس ذلك أكدت تواجد أحياء اليهود بداخلها.

كما تبرز أيضا خاصية التخطيط من خلال الوحدات الاقتصادية داخل المدينة الواحدة بحيث تختلف مواضع النشاط الاقتصادي باختلاف أنواع الصناعات والحرف. فالصناعات أو الحرف قد تجد توزيعا معماريا وعمرانيا إمّا داخل أسوار المدينة أو خارجها. فكلّما كانت الصناعة أو الحرفة تلوّث في البيئة (بالمفهوم الحالي) فيختار لها موضعا لا يؤثر في طبيعة المدينة. هكذا تنتشر هذه الصناعات في أماكن بعيدة عن الأماكن الآهلة بالسكان لتستقر إمّا بالقرب من الأبواب أو في المكان الطبوغرافي الذي يمكّن من تدفق المياه الملوثة خارج المدينة سواء بالقرب من المجرى المائي أو بالقرب من خندق أسس لهذا الغرض. فصناعة الجلود مثلا هي من هذه الأنواع الصناعية التي غالبا ما تكون بالقرب من الأسوار وكذلك الحال بالنسبة لمعاصر الزيتون وغيرهما.

وعليه فإنّ المسلمين أدركوا أهمية التخطيط وعملوا على تطويره كلّما تطور المجتمع الإسلامي نحو المعرفة وأيقن أهمية الحياة الاجتماعية داخل الإطار المدني. وفي هذا الصدد

يمكن القول أن المدينة الإسلامية جاءت نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية متماشية مع طبيعة الدين الإسلامي وما يفرضه من تمدن وعصرنه.

أما بالنسبة لبلاد المغرب الإسلامي بصفة خاصة فيذكر جودت عبد الكريم يوسف ما يلي: " لم يكن ظهور مدينة في بلاد المغرب حدثا عفويا، بل لابد من توفر ظروف موضوعية ينشأ عنها ميلاد مدينة جديدة، ولم تكن عملية الميلاد هذه بالأمر السهل في بلاد لم تتخلص بعد من سيطرة النظام القبلي، فقد كانت مفاهيم النظام تعرقل ظهور المدن، فكان لابد من حدوث انحلال فيها إلى حدّ ما، فمثلا كانت الحاجة تستدعي تحولا في شعور الفرد بالانتماء إلى قبيلة إلى شعوره بالانتماء إلى مدينة، ومن شعور القبيلة بأنها كلّ لا يتجزأ بشيخها وأبنائها إلى شعور أفرادها بأنهم جزء من مجتمع المدينة ينصاعون لحاكم مشترك للمدينة، وربما ينتمي لقبيلة أخرى (جودت عبد الكريم، 1992) .

إن تحول القرية إلى مدينة لم يكن مجرد تغيير في الحجم والقياس فحسب، بل إنه كان تغييرا في الاتجاه و الهدف مما أوجد نوعا جديدا من التنظيم.(لويس ممفرد، ترجمة ابراهيم نصحي، 1964) وعليه فإن تطوّر المجتمع البشري في شكل تجمعه وانتظامه وتنظيمه من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور التاريخية افرز مجالات مختلفة لهذه الحركية البشرية بحيث نظّمها من المغارة إلى القرية إلى القلعة إلى المدينة. فإذا كانت العوامل الجغرافية والطبوغرافية والزراعية والحربية هي العوامل الأساسية فيما مضى فإن عامل الدين أصبح مؤشرا أساسيا في التطور الحضاري.

خاتمة

يمكن من خلال ما سبق التأكد أن هناك مميزات أخرى في المجالين المعماري والعمران، كما أن هناك خصوصيات فنية تنفرد بها مدن المغرب الأوسط، إلا أننا لم نصل بعد إلى حوصلتها لأنها تتطلب بكل بساطة البحث العلمي الميداني.

وفي غياب الاستكشاف الأثري أو الحفريات من أجل إنتاج معارف جديدة نبقى نراوح مكاننا خاصة عندما نعلم أن هذه العمارة الإسلامية وهذا العمران الإسلامي بل هذا الفن المتميز هو نتاج حضارة قائمة تتطلب الخوض في إشكاليتها المتعددة وإيجاد الوسائل العلمية والمنهجية للوصول إليها.

إن آثار المدن المندثرة تحتاج إلى عناية خاصة لأنها تمثل الرصيد المعرفي الراكد وأن باطن الأرض يخفي تلك الملامح أو تلك المظاهر الدالة على الرقي وعلى الفكر النير الذي وصل بها إلى ما كانت عليه في وقتها.

ولتأكيد هذا القول يكفي أن ننظر إلى أطلال قلعة بني حماد التي مازالت تحتاج إلى بحوث كثيرة، كما يمكن العودة إلى آشير ومدينة بنية بقربها أو التنقيب في موقع كاد يصبح مثل مرسى الدجاج. بل أكثر من ذلك يمكن إعادة الاعتبار لأول عاصمة للمغرب الأوسط الإسلامي ككل من خلال التنقيب في موقع تاهرت.

اللوحة رقم 1

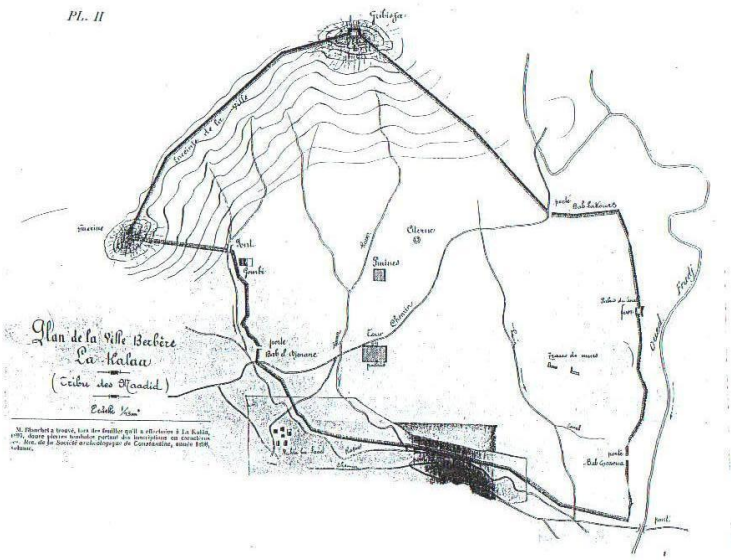

1

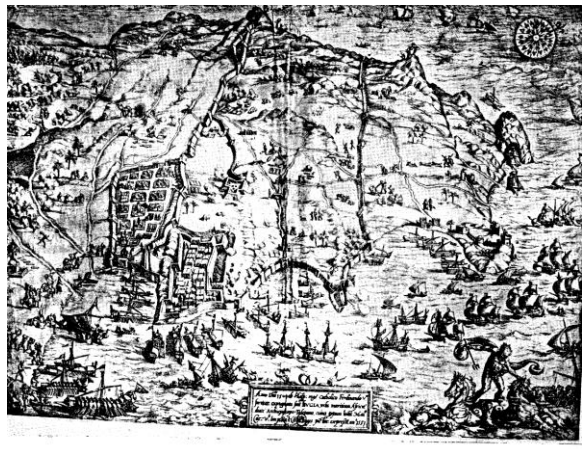

Prise de Bougie en 1509-(10) par les Espagnols
d'après une gravure de Vermeyen exécutée en 1551 (*Bibl. Nat. Paris, estampes AA 3, rés, f° 33*)

2

1- مخطط قلعة بني حماد.

2- مخطط مدينة بجاية.

اللوحة رقم 2

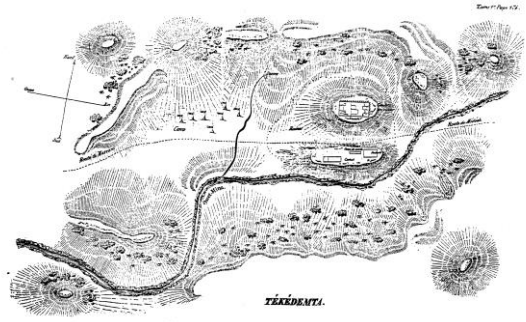

Fig. 9 : Plan de Tagdempt (par A. de France).

1 2

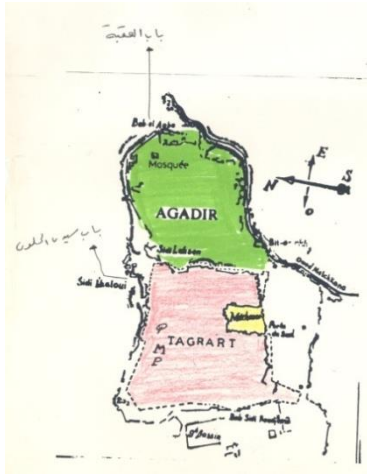

3 4

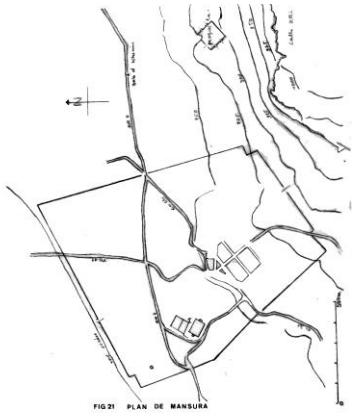

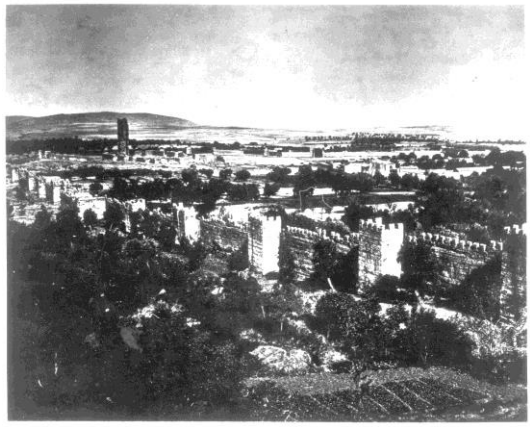

5 6

1-2- مدينة تاهرت؛ 3-4- مدينة تلمسان؛ 5-6- مدينة المنصورة.

المراجع

1- القرآن الكريم.

2- ابن أبى الربيع (شهاب الدين أحمد بن محمد)، سلوك المالك في تدبير الممالك دراسة وتحقيق ناجي التكريتي، ط1، تراث عويدات، بيروت باريس 1978

3- ابن خلدون(عبد الرحمن)، المقدمة، طبعها عبد الرحمن محمد، المطبعة البهية المصرية، مصر، د.ت،ط2

العربي (إسماعيل)،عواصم بنى زيرى، دار الرائد العربي، بيروت،1984

4- الفرسطائي (أبو العباس أحمد): القسمة وأصول الأرضين، تحقيق وتعليق وتقديم الشيخ بكير ومحمد صالح ناصر ، ط2. نشر جمعية التراث، القرارة 1997.

5- بن يوسف(إبراهيم)،إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، مطبعة أبو داود، الحراش،1992.

6- جودت(عبد الكريم يوسف)،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين،د.م.ج،الجزائر،1992.

7- جغلول(عبد القادر)،الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع عند ابن خلدون، د و ح، الجزائر،1980.

8- دوري(عبد العزيز)، "المؤسسات الحكومية"، المدينة الإسلامية، اليونسكو1983، ص 53-64.

9- عبد الله إبراهيم ،(ناجية)،"المعايير المميزة للريف والحضر في العصور الإسلامية" مجلة المجمع العلمي العراقي، ج11،المجلد التاسع و الثلاثون،بغداد،1988،ص148-225

10- لويس (ممفورد)، المدينة على مرّ العصور،أصلها وتطورها ومستقبلها، ج1، ترجمة ابراهيم نصحي، القاهرة،1964.

11-Cunéo (P), Introduction à l'urbanisme en pays d'islam et à l'histoire des villes du Maghreb au moyen âge, Rome,1993.

12- Dhina (A), Cités musulmanes d'Orient et d'Occident, Alger,1986.

13-Grabar, (O), « La ville: son développement et sa culture », ISLAM d'hier et d'aujourd'hui,Paris/Bruxelles,1981, pp.110-136.

14- Lombard ,(M) , L'Islam dans sa première grandeur,Paris.1971.

15-Letourneau, (R) , Les villes musulmanes de l'Afrique du nord, Alger,1957.

16-Lezine, (A), Mahdia edition Klincksieck,1965.

17-Marçais, (G), « L'urbanisme musulman », Cinquième Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord, Tunis,1939, édité à Alger1940,pp,13-34.

18-Msefer, (J), Villes islamiques , cités d'hier et d'aujourd'hui, France,1984.